



مراجعة شاملة للتدقيق على مدى استحقاق الموظفين العديد منها بغرض التطبيق الأمثل للقانون

تدقيق حكومي على البدلات.. لتوجيهها إلى المستحقين

تقارير أظهرت أن بدلات كانت تصرف بغير توافق مع نوع العمل ■ غير منطقي منح «بدل خطر» لموظف إداري لا يتعامل مع المخاطر ■ 5,88 مليارات دينار تنفق على أكثر من 90 نوع بدل وعلاوة ■ البدلات ستصرف لمستحقها.. وفقاً لمبادئ العدالة والشفافية

فيما يخص التصرف في الأموال العامة..

وأشارت إلى أن من بين هذه الإصلاحات أدرجت ضرورة تحديد نوع البدلات بدقة لجهة مسمى البدل وطبيعته في ميزانية الجهات الحكومية، مما يساهم في تعزيز الرقابة المحاسبية وتوضيح الصورة أمام متخذي القرار، فإذا كانت هناك زيادة غير مبررة في نوع معين من البدلات، فسيكون من السهل اكتشافها وتقييم تبعاتها المالية على المدى الطويل.

وذكرت أن هذا التوجه يعكس رغبة الدولة في تحسين إدارة الميزانية العامة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية الحالية، حيث يصبح من الضروري أن تواكب سياسات الصرف الحكومية التطورات المالية الحديثة لتجنب أي نوع من الهدر المالي.

وأشارت المصادر إلى أن هذا التوجه يهدف إلى تحقيق الشفافية والمساواة في التعامل مع العاملين في القطاع الحكومي، وذلك من خلال اعتماد آليات دقيقة لصرف البدلات وفقاً للوظائف والأعمال الحقيقية، سيتمكن الدولة من توفير مواردها بشكل أكثر كفاءة، مما يعود بالنفع على جميع الأطراف. كما أن تحسين آليات صرف البدلات سيعزز ثقة المواطن في الأجهزة الحكومية، لأنه يضمن توزيعاً عادلاً للموارد الحكومية ويقلل من الفرص التي قد يتم استغلالها بشكل غير قانوني، ويعكس حرص الحكومة على ضمان أن كل من يعمل في القطاع الحكومي يحصل على حقه العادل في التعويضات.

أين توجه العلاوات والبدلات؟

أظهرت بيانات الميزانية العامة أن العلاوات والبدلات تتضمن ما يلي:

- 1.36 مليار دينار علاوة اجتماعية.
- 335.4 مليون دينار بدل طبيعة عمل.
- 589.9 مليون دينار علاوة غلاء معيشة.
- 183 مليون دينار مكافأة خاصة.
- 517.5 مليون دينار مكافأة تشجيعية.
- 632.6 مليون دينار مستوى وظيفي.
- 133.8 مليون دينار زيادة لحد أقصى 50 ديناراً.
- 21.9 مليون دينار مكافأة المؤهل العلمي.
- 130 مليون دينار علاوة تدريسي.
- 49.24 مليون دينار بدل إشراف.
- 46.28 مليون دينار بدل خفارة.
- 168.7 مليون دينار بدل خطر.
- 59.9 مليون دينار بدل موقع.
- 55 مليون دينار بدل تشجيع دراسي.
- 46.57 مليون دينار علاوة تشجيعية مناطق نائية.
- 30.1 مليون دينار بدل مسافة.
- 30.8 مليون دينار بدل طعام.
- 48.56 مليون دينار بدل شاشة.
- 5.58 ملايين دينار بدل موسيقي.
- 510 آلاف دينار بدل سماعة.

غياب الآليات الدقيقة في الرقابة والمتابعة. وفي هذا السياق، تظهر أهمية مراجعة التشريعات وإعادة تحديد طبيعة البدلات وطريقة صرفها بناءً على الأسس التي تضمن العدالة.

وقالت المصادر «مؤخراً، تبنت وزارة المالية العديد من الإصلاحات التي تتعلق بتطبيق البدلات على مستوى الميزانية العامة، حيث عملت على تطوير آليات التعامل مع البدلات في الميزانية العامة أو الحسابات الختامية، بهدف تحسين المعايير المحاسبية وتوفير شفافية أكبر

لدى العديد من القطاعات المالية بضرورة ربط البدلات بالوظيفة الفعلية، فليس مجرد أن الشخص يعمل بالجهة يستحق بدل يصرف لفئة من الموظفين تتعرض لمخاطر بعينها، فقد ظهر أن هناك نقصاً في الفهم الواضح لدى بعض الجهات الحكومية حول كيفية تحديد نوع البدلات أو ربطها بالمهام الفعلية، وهو ما يؤدي إلى إخفاقات في التطبيق وتحقيق العدالة بين الموظفين.

إضافة إلى ذلك، نجد أن بعض الموظفين قد يحصلون على بدلات تتجاوز ما يستحقونه، بسبب

ما قد يخلق تفاوتاً غير مبرر بين الموظفين الذين يؤدون مهام مختلفة، ما يفتح الباب للتفاوت والخلل في العدالة التنظيمية داخل المؤسسات الحكومية، لذلك أصبح من الضروري تحديد معايير دقيقة لصرف هذه البدلات بحيث تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمهام الوظيفية والمخاطر التي يواجهها الموظف.

ربط البدلات بالوظيفة

ولفتت المصادر إلى أن من أبرز التحديات التي قد تواجه عملية تطبيق هذه الآليات نقص الوعي

لتغطية المصروفات أو المخاطر التي يتعرض لها بشكل حقيقي». وتابعت «بدات العديد من الجهات الحكومية في إعادة النظر في البدلات المقدمة لموظفيها في إطار منظم ودقيق، هذه المراجعات تهدف إلى تطبيق أنظمة أكثر وضوحاً وتوجيهها للبدلات بما يتماشى مع الصحيح القانوني، ويعكس التوجه الحكومي نحو استخدام الموارد العامة بصورة مثلى».

ونشير التقارير إلى أن بعض البدلات كانت تصرف بصورة غير متوافقة مع نوعية العمل، وهو

مبدأ العدالة والمساواة، فليس من المنطقي - مثلاً - صرف بدل خطر لموظف إداري لا يتعامل مع المخاطر أو الظروف القاسية التي يتعرض لها موظف يعمل في الميدان، مثل رجال الأمن أو العاملين في البيئات الخطرة. وزادت «من هنا، يظهر أن الأصل في البدلات هو تعويض عن شيء معين، فلا يمكن أن يصرف بدل لمن لا يواجه واقعا يتطلب تعويضاً، وبناء على هذا المفهوم، يجب أن تتماشى البدلات مع طبيعة العمل الذي يقوم به الموظف، وأن تكون موجهة بعناية

علي إبراهيم

تظهر بيانات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية الحالية 2025/2024، أن الكويت لديها أكثر من 90 علاوة وبدل تمنح لموظفي الحكومة، وأن القطاعات المالية في الأجهزة الحكومية على اختلافها بدأت في مراجعة شاملة للتدقيق على مدى استحقاق الموظفين للعديد من تلك البدلات بغرض التطبيق الأمثل للقانون.

وتظهر أرقام الميزانية العامة للدولة أن الباب الأول الخاص بتعويضات العاملين يتضمن علاوات وبدلات بما قيمته 5,88 مليارات دينار، وبدات العديد من الجهات في الأونة الأخيرة بمراجعة الأليات المنبذة في صرف البدلات التي تقدمها الجهات الحكومية ضمن باب تعويضات العاملين، وذلك بهدف ضمان استخدام هذه البدلات بطريقة أكثر كفاءة وفعالية.

يأتي ذلك في إطار سعي الحكومة لتوجيه الأموال العامة بشكل مناسب، بحيث تصرف البدلات لمستحقها وفقاً لمبادئ العدالة والشفافية، وذلك من خلال تطبيق الأنظمة واللوائح التي تتماشى مع أحكام القانون وتضمن توازناً بين مصلحة الدولة وحقوق العاملين. وقالت مصادر لـ«الأنباء» إن البدلات تعد إحدى وسائل تعويض الموظفين عن نفقات أو مخاطر قد يتعرضون لها في أداء مهامهم الوظيفية، لكن يكمن التحدي في أن العديد من الجهات الحكومية كانت تصرف بعض البدلات بشكل غير دقيق أو غير مبرر، مما أدى إلى إشكاليات في تطبيق



مدفوعاً بتحقيق بورصة الكويت مكاسب سوقية بلغت 4.212 مليارات دينار في أول 3 أشهر

أداء استثنائي لصناديق الاستثمار وصل إلى 10,56% بالربع الأول

الذي تديره وفرة للاستثمار الدولي سابعاً 6,89%، وحل ثامناً صندوق الساحل الاستثماري الذي تديره الساحل للتنمية والاستثمار بمعدل أداء بلغ 6,6%، وجاء تاسعاً صندوق الرؤية الذي تديره شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي بـ3,6%.

وفي المرتبة العاشرة حل صندوق فرصة المالي الذي يديره المركز المالي الكويتي بأداء بلغ 6,3% خلال الربع الأول، يليه في المرتبة الـ11 صندوق المركز للاستثمار والتطوير الذي تديره شركة المركز المالي الكويتي بـ5%.

وعلى صعيد الصناديق الإسلامية، فقد تصدر صندوق كامكو الإسلامي الذي تديره كامكو انفسست أداء الصناديق الإسلامية خلال الربع الأول بـ8,35%، وفي المرتبة الثانية جاء صندوق بيتك كابيتال للسوق الأول الذي تديره بيتك كابيتال للاستثمار الكويتي والذي انخفضت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة إلى 48 مليار دينار.

وجاءت تلك المكاسب للصناديق قبل بدء تداعيات الرسوم الجمركية الأميركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتاريخ 2 أبريل الجاري، والتي انعكست سلباً على الأسواق العالمية ومن ضمنها السوق الكويتي والذي انخفضت القيمة الرأسمالية لشركاته إلى مستوى 46 مليار دينار في الوقت الراهن.

وفقاً لأرقام أداء الصناديق خلال الربع الأول من 2025 والمستندة إلى بيانات شركة كامكو انفسست، فإن الصناديق الكويتية التقليدية، تراوح معدل الأداء فيها خلال الربع الأول بواقع 5 إلى 10,56%، وتفصيلاً تصدر صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول والذي تديره شركة كامكو انفسست الأداء بمعدل بلغ 10,56% يليه صندوق الوطني للاستثمار الذي تديره الوطني للاستثمار بـ10,08%، وفي المرتبة الثالثة جاء صندوق الأهلي الكويتي الذي تديره الأهلي كابيتال بـ9,61% فيما حل رابعاً صندوق الرائد للاستثمار الذي تديره الكويتية للاستثمار بـ9,06%.

وجاء في المرتبة الخامسة ضمن الصناديق التقليدية خلال الربع الأول صندوق الوطنية الاستثماري الذي تديره الاستثمارات الوطنية بـ8,57% ثم صندوق كامكو الاستثماري الذي تديره كامكو انفسست سادساً بـ7,6% ثم صندوق وفرة

الاداء صندوق الدارج الاستثماري، الذي تديره شركة الاستثمارات الوطنية، بمعدل 4,92%، ثم صندوق نور الاسلامي الخليجي الذي تديره نور للاستثمار المالي بـ3,45%، وصندوق وفرة الخليج الاسلامي الذي تديره وفرة للاستثمار الدولي بـ1,37%، وصندوق بيتك كابيتال للأسهم الخليجية والذي تديره بيتك كابيتال للاستثمار بـ1,31%، وصندوق بويان للأسهم المحلية والخليجية الذي تديره بويان كابيتال للاستثمار بـ0,41%.

وأظهرت بيانات الصناديق العربية التقليدية، أن أداءها تراوح بين 4,18% و7,9%، وتصدر الأداء صندوق ثروة الاستثماري الذي تديره شركة ثروة للاستثمار بـ7,9%، ثم صندوق المركز للعوائد الممتازة والذي تديره شركة المركز المالي الكويتي بـ5,3%، يليه صندوق «سي أي سي» للأسهم الخليجية الذي تديره الشركة الكويتية للاستثمار بـ4,18%.

أما الصناديق العربية الإسلامية، فقد تراوح اداؤها بين -6,29% و8,01%، حيث تصدرها صندوق ثروة الاسلامي الذي تديره شركة ثروة للاستثمار بـ8,01%.

علي إبراهيم

أظهرت بيانات أداء صناديق الاستثمار التقليدية والإسلامية الكويتية والخليجية والعربية أداءً قوياً خلال الربع الأول من 2025 تراوح بين 0,41% و10,56%.

وجاء هذا الأداء بالتزامن مع ارتفاعات بورصة الكويت خلال الربع الأول من 2025، إذ حققت مكاسب سوقية بلغت 4,212 مليارات دينار، لتتربع على قمة أفضل البورصات الخليجية أداءً، إذ صعد مؤشرها العام بأكثر من 8%، ونمت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة إلى 48 مليار دينار.

وجاءت تلك المكاسب للصناديق قبل بدء تداعيات الرسوم الجمركية الأميركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتاريخ 2 أبريل الجاري، والتي انعكست سلباً على الأسواق العالمية ومن ضمنها السوق الكويتي والذي انخفضت القيمة الرأسمالية لشركاته إلى مستوى 46 مليار دينار في الوقت الراهن.

وفقاً لأرقام أداء الصناديق خلال الربع الأول من 2025 والمستندة إلى بيانات شركة كامكو انفسست، فإن الصناديق الكويتية التقليدية، تراوح معدل الأداء فيها خلال الربع الأول بواقع 5 إلى 10,56%، وتفصيلاً تصدر صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول والذي تديره شركة كامكو انفسست الأداء بمعدل بلغ 10,56% يليه صندوق الوطني للاستثمار الذي تديره الوطني للاستثمار بـ10,08%، وفي المرتبة الثالثة جاء صندوق الأهلي الكويتي الذي تديره الأهلي كابيتال بـ9,61% فيما حل رابعاً صندوق الرائد للاستثمار الذي تديره الكويتية للاستثمار بـ9,06%.

وجاء في المرتبة الخامسة ضمن الصناديق التقليدية خلال الربع الأول صندوق الوطنية الاستثماري الذي تديره الاستثمارات الوطنية بـ8,57% ثم صندوق كامكو الاستثماري الذي تديره كامكو انفسست سادساً بـ7,6% ثم صندوق وفرة

تباين أداء مؤشرات البورصة في جلسة الأحد

شهدت بورصة الكويت تباين في أداء المؤشرات خلال جلسة تداولات الأحد وسط تراجع ملحوظ في معدلات السيولة المتداولة وعمليات تصريف وجني أرباح محدودة على أسهم قيادية في السوق الأول على رأسها أسهم مصرفية.

وتراجع مؤشر السوق العام 0,15% بـ11,65 نقطة إلى 7808,26 نقطة، والسوق الأول 0,13% بـ9,09 نقطة إلى 17,4 نقطة إلى 8360,99 نقطة، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0,13% بـ9,09 نقطة إلى 7138,92 نقطة.

وبلغ حجم السيولة المتداولة أمس 54,2 مليون دينار تداولت على 128 سهماً شهد 64 منها ارتفاعاً وانخفض 45 سهماً وبقي 19 دون تغير، واستحوذ السوق الأول على 40,3 مليون دينار من السيولة التي تداولت على 33 سهماً شهد 17 منها ارتفاعاً وانخفض 11 سهماً وبقي 5 أسهم دون تغير، واستحوذ السوق الرئيسي على 13,9 مليون دينار تداولت على 95 سهماً ارتفع 47 منها وانخفض 34 سهماً وبقي 14 دون تغير.